

فتح الباري شرح صحيح البخاري

رواية مالك على روايته وأغرب بن التين فقال فيه رواية صحابي عن تابعي لأن بن كعب تابعي وبن عمر صحابي قلت لكن ليس في شيء من طرقه أن بن عمر رواه عنه وإنما فيها أن بن كعب حدث بن عمر بذلك فحمله عنه نافع وأما الرواية التي فيها عن بن عمر فقال راوياها فيها عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يذكر بن كعب وقد تقدم أنها شادة وأعلم وقال الكرماني الشك من الراوي في معاذ بن سعد أو سعد بن معاذ لا يقبح لأن الصحابة كلهم عدول وهو كما قال لكن الراوي الذي لم يسم يقبح في صحة الخبر إلا أنه قد تبين بالطريق الأخرى أن له أصلاً.

5186 - قوله جارية وفي لفظ أمة لا ينافي قوله في الرواية الأخرى امرأة لأنها أعم ف يؤخذ بقول من زاد في روايته صفة وهي كونها أمه قوله فذبحتها في رواية الكشميهني فذكتها ووقع في رواية معن بن عيسى عن مالك في الموطن فأدرك ذكاتها بحجر قوله فسئل النبي صلى الله عليه وسلم في رواية الليث فكسرت حجراً فذبحتها به فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فأخبره فقال كلوها فيستفاد من روايته تعين الذي سأله النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك وقد سبق في الباب الذي قبله من رواية حويرية عن نافع ذكرها للنبي صلى الله عليه وسلم وقد تقدم من رواية عبيد الله بن عمر فيه على الشك وأعلم وفي الحديث تصديق الأجير الأمين فيما أؤتمن عليه حتى يظهر عليه دليل الخيانة وفيه جواز تصرف الأمين كالموعد بغير إذن المالك بالملحة وقد تقدمت ترجمة المصنف بذلك في كتاب الوكالة وقال بن القاسم إذا ذبح الراعي شاة بغير إذن المالك وقال خشيت عليها الموت لم يضمن على ظاهر هذا الحديث وتعقب بأن الجارية كانت أمة لصاحب الغنم فلا يتصور تضمينها وعلى تقدير أن تكون غير ملكه فلم ينفل في الحديث أنه أراد تضمينها وكذا لو انزع على الإناث فحلاً بغير إذن فهلكت قال بن القاسم لا يضمن لأنه من صلاح المال وقد أوصى البخاري في كتاب الوكالة إلى موافقته حيث قدم الجواز بقصد الإصلاح وقد تقدم بيان ذلك وفيه جواز أكل ما ذبح بغير إذن مالكه ولو ضمن الذاجر وخالف في ذلك طاوس وعكرمة كما سيأتي في أواخر كتاب الذبائح وهو قول إسحاق وأهل الطاهر واليه جنح البخاري لأنه أورد في الباب المذكور حديث رافع بن خديج في الأمر بإكفاء القدور وقد سبق ما فيه وعرض بحديث الباب وبما أخرجه أحمد وأبو داود بسند قوي من طريق عاصم بن كلبي عن أبيه في قصة الشاة التي ذبحتها المرأة بغير إذن صاحبها فامتنع النبي صلى الله عليه وسلم من أكلها لكنه قال اطعموها الأساري فلو لم تكن ذكية ما أمر باطعامها الأساري وفيه جواز أكل ما ذبحته المرأة سواء كانت حرة أو أمة كبيرة أو صغيرة مسلمة أو كتابية

طاهراً أو غير طاهر لأنه صلى الله عليه وسلم أمر بأكل ما ذبحته ولم يستفصل نص على ذلك الشاعي وهو قول الجمهور وقد تقدم في صدر الباب .
(قوله باب لا يذكر بالسن والعظم والظفر) .

قال الكرماني السن عظم خاص وكذلك الظفر ولكنهما في العرف ليسا بعظامين وكذا عند الأطباء وعلى الأول فذكر العظم من عطف العام على الخاص ثم الخاص على العام ذكر فيه طرفاً من حديث رافع بن خديج وقد تقدمت مباحثته وسفيان هو الثوري قال الكرماني ترجم